و « التجمع القومي » و « الحزب الجمهوري » ونقابة المحامين الفيتناميين .

وهناك فئات اخرى تهرب من سفينة فان تيو الغارقة ، وقد شمت رائحة تغيير محتمل في السلطة. ومن ابرزها تران كووك بو ، رئيس اتحاد نقابات العمال في جنوب فيتنام ، والذي طالما كان مقربا من فان تيو. فقد تحول اخيرا الى اشد منتقدي فان تيو. والمعروف عنه انه اول عميل لوكالة الاستخبارات الاميركية في جنوب فيتنام . والمعروف ايضا انه ما كان ليتحرك بهذا الاتجاه لو انه يتوقع ان يبقى تيو في السلطة لوقت طويل .

والى جانب العميل تران كووك بو ، هناك الاب الكاثوليكي تران هو ثانه اليميني المعروف بمعاداته الشرسة للثورة الفيتنامية منذ ثلاثين عاما . وهو حاليا من ابرز قياديي المعارضة اليمينية لفان تيو. وكان من ابرز مؤيدي نغو دينه ديم ، وقد لعب تنظيمه – « حركة النضال الشعبي ضد الفساد » – دورا رئيسيا في تحريك موجة التظاهرات التي اجتاحت المناطق ما بين هويه وسايغون . ومن الملفت للنظر بان ثانه الذي ايد طوال الخمسة وعشرين عاما الديكتاتوريات السايغونية ، قد تحول الى معارض لها وما كان ليفعل لو كانت السفارة الاميركية في سايغون تعارض المعارضة لفان تيو هذه .

في الواقع ، شهدت الفترة الاخيرة مهرجانات وتظاهرات يومية تقريبا ، كانت اكبرها واكثرها نجاحا تلك المنظمة من قوى اليمين ، لانها لم تكن تواجه خطر القمع الوحشي والاعتقالات التي تواجهها القوى الديمقراطية والتقدمية المعارضة الاخرى . اكثر من ذلك ظهرت الداعتان سريتان قرب هويه وسايغون معارضتان لحكم فان تيو . ورغم قدرة اجهزته البوليسية الفعالة فانه لم يتعرض لهما ، الامر الذي يعني ان فان تيو وزمرته يدركون الطرف الذي يقف خلف هذا التحرك المنظم لليمين المحافظ المعارض لهم ، ولا يجرؤون على مجابهته . وبينما يتعرض اليسار وحتى القوى المعتدلة لاشكال الاضطهاد والقمع البوليسي ، فان المعارضة اليمينية تنعم بالطمأنينة من هذه الناحية . اذ اقصى ما تجرات السلطة عليه ضدهم هو اقامة الحواجز في وجه تظاهراتهم ، ومحاصرة مراكزهم لعزلهم عن المؤيدين.

ولكن الولايات المتحدة ستحاول جهدها السيطرة على هذه المعارضة ضد فان تيو ، بتصعيدها الى حد تضمن به ان تخفت وتزول بزوال السبب – باستبدال فان تيو . فهي تخشى ان تفلت هذه الحركة ، او ان تتحول الى معارضة لا تكتفي بتغيير الوجوه ، وتصعد تحركها تحت شعار تطبيق اتفاقيات باريس ، خاصة اذا ما استمرت الثورة تكيل الهزيمة تلو الاخرى للقوات الحكومية . ولهذا يبدو بان الادارة الاميركية مصممة على وضع حد لسلطة فان تيو ، مراهنة على ثمار تامل بقطفها ، لتواصل السعي وراء سراب انتصار عسكري ضد الثورة . ●

مؤتمر داكار لدول العالم الثالث: قرار بعدم فصل النفط عن سائر المواد الخام

انشقاق "المعتدلون" يمنع وضع سياسات نهائية لوقف النهب الامبريالي

■ اتخذ مؤتمر دول العالم الثالث الذي عقد في داكار عاصمة السنغال ، قرارا بتاييد منظمة الدول المصدره للنفط (اوبيك) في موقفها الذي يطالب بان يضم جدول اعمال المؤتمر الثلاثي للطاقة ، الذي تدعو الى عقده فرنسا ، مسالة بحث مشكلة المواد الاوليه في مجموعها وليس فقط قضيه النفط .

ومن الواضح ان الهدف من هذا التاييد هو تحويل المؤتمر الثلاثي العتيد ، الى حوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية المنتجة للمواد الخام . وقد ركزت التوصية الصادرة في المؤتمر ان البلدان النامية تريد من وراء توسيع هذا المؤتمر الثلاثي ، تجنب المناورات والمساعي التي تستهدف زرع الشقاق والانقسام في صفوفها . وكانت حملات الحرب النفسية الاميركية تركز باستمرار على بلدان العالم الثالث ، تحاول استعداء هذا التكتل الكبير الذي برز ثقله المؤثر في تاييد القضية العربية على الصعيد الدولي ، ضد العرب بمحاولة زرع الوهم القائل بان ما يعانيه كمجموعة من البلدان النامية ، من مصاعب اقتصادية ليس نتيجة العلاقات الامبريالية السائدة بينه وبين معسكر البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا ، بل نتيجة التحولات على جبهة النفط خلال السنة الاخيرة باقدام المنتجين على رفع اسعار النفط الخام (!)

في الواقع ان احدى محاولات التقسيم هي في عقد هذا المؤتمر الثلاثي حول مسالة الطاقة والتمحور على موضوع النفط وحده . وهذا ما تراه دول « الاوبيك » التي كانت تخشى قيام البلدان النامية المستهلكة للنفط بتاييد البلدان الصناعية في محاولتها تخفيض اسعار النفط الخام .

وقد جاء قرار تاييد موقف الاوبيك بضرورة بحث المؤتمر الثلاثي المقرر عقده ، مسالة المواد الخام ككل ، بحيث يتحول الى حوار بين الدول الصناعية والدول النامية ومنها دول الاوبيك ليضع البلدان الصناعية في موقف اصعب ، وهي التي تريد بحصر موضوع النفط وحده وتراهن بالتالي على كسب دعم البلدان النامية المستهلكة لموقفها ، اذ ان تحول المؤتمر الى حوار جماعي شامل يتيح للبلدان النامية ان تطرح حل الازمة الراهنة الطرح الصحيح وحيث الدول الصناعية هي المسؤولة بسبب التضخم ان يواصل عن ذلك نسبة الغبن اللاحق بمنتجي النفط الخام وبالتالي عدالة رفع الاسعار) وبمنتجي المواد الاولية الاخرى (وبالتالي عدالة اي ارتفاع مقبل في اسعار هذه المواد) .

وما صدر عن مؤتمر داكار هو بالضبط ما كانت تسعى الولايات المتحدة لتلافيه ، وكانت قد اعلنت مرارا عن معارضتها بان يتناول المؤتمر الثلاثي بحث اية مسالة اخرى غير النفط ، بالضبط من اجل ان تحول البلدان النفطية عن البلدان الاخرى المنتجة لمواد خام اخرى في العالم الثالث ، وحتى يحصل انفرادها بفرض تخفيض اسعار النفط تاييدا من تلك الدول النامية كمستهلكة للنفط ، وهي التي ساهمت بثقلها في ما حققته القضية العربية من تاييد لعدالتها على الصعيد الدولي في السنة الاخيرة .

ولكن اهمية مؤتمر داكار تتعدى هذه الناحية التي تهمنا نحن بالتحديد ، لتشمل نواحي اساسية اخرى تتعلق ببلدان العالم الثالث النامية ككل . فقد انعقد هذا المؤتمر بالضبط من اجل النظر في مسالة الثروات الطبيعية الحيوية وكيفية استخدامها لصالح مستقبل شعوب هذه البلدان . وكان الرئيس السنغالي سنغور قد دعا ممثلي ١١٠ دول من دول العالم الثالث ، الذين حضروا المؤتمر ، الى العمل من اجل وقف الاستغلال الذي تتعرض له البلدان الفقيرة على يد البلدان المتقدمة صناعيا ، منذ وقت طويل ، ومشيرا بان على المؤتمر ان يحدد قبل كل شيء اهداف « النظام الاقتصادي الجديد » ويتبنى الطرق التي تتحقق بواسطتها هذه الاهداف ، مؤكدا بان « على العالم الثالث استخدام موارده الطبيعية لكسر القوالب التقليدية للتجارة العالمية » .

وقد دعا المؤتمرون الى وضع خطط للعمل الجماعي من اجل تغيير شروط التجارة العالمية ، وبحث الاستراتيجية التجارية ، من اجل طرحها في اجتماع جنيف الذي يعقد هذا الاسبوع لجنة السلع في منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ورغم اهمية حوافز انعقاد مؤتمر داكار لدول العالم الثالث وحيوية الموضوعات التي بحثت ، ورغم اهمية القرارات التي اتخذت حول موقفها من المؤتمر الثلاثي للطاقة القادم ، الا ان المؤتمرين فشلوا في وضع سياسات نهائية وحاسمة حول المسالة المطروحة ، كما كان متوقعا . فقد برزت الهوة بين تكتلين . بين مجموعة راديكالية من بلدان العالم الثالث بقيادة الجزائر ، التي دعت الى عمل منسق للبلدان المنتجة للمواد الخام بتشكيل منظمات على شاكلة « الاوبيك » وباتخاذ اجراءات مماثلة ، لتلك التي اتخذها منتجو النفط ، خاصة فيما يتعلق برفع الاسعار لوقف الغبن اللاحق بالبلدان المنتجة للمواد الخام نتيجة النهب الامبريالي ، وبين مجموعة تتستر وراء فضيلة الاعتدال ، تعارض هذه الدعوة بقيادة يوغوسلافيا وسكرتارية منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تصف الدعوة باللاواقعية وباستحالة تحقيقها (!)

وكان المتكلمون قد ركزوا في خطبهم على الهوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة النامية. وهذا الخلل قد ازداد حدة نتيجة التضخم المتفاقم في البلدان الرأسمالية وفي ظل العلاقات التجارية القائمة ، الامر الذي كان له تاثيرات انعكاسية على البلدان النامية . اذ على هذه البلدان ان تدفع السعر الاعلى بشكل متزايد ، للسلع المصنوعة التي تستوردها من البلدان الصناعية ، في الوقت الذي تنخفض فيه باستمرار قيمة العملة التي يحصلون عليها من هذه البلدان مقابل ما تستورده من مواد خام .

ولكن برغم هذا الادراك فقد ظهرت هذه المجموعة المسماة بالمعتدلة التي عارضت اتخاذ الخطوات الاساسية الاولى باتجاه رفع هذا الغبن اللاحق بها. لتشكيل منظمات على شاكلة الاوبيك ، المنتجة للمواد الخام الحيوية من اجل الدفاع المشروع عن حقوقها المهضومة ، ووقف الاستنزاف التي يصيبها من الشروط التجارية الراهنة التي تخدم المصالح الاستغلالية الامبريالية . هي خطوة اساسية ، ولكنها بالتاكيد ليست نهاية المطاف ، اذ انها ليست البديل عن استعادة السيادة الكاملة للبلدان المنتجة على ثرواتها الطبيعية . ومع ذلك فقد فشل مؤتمر داكار في الاتفاق على سياسات نهائية لتحقيق الهدف الذي انعقد من اجله ، بحث الوسائل والطرق لرفع هذا الغبن ووقف النزيف ، في الاستخدام الصحيح للثروات الخام التي تكمن في باطن ارض بلدان العالم الثالث ، وذلك بسبب رفض او تردد مجموعة من البلدان النامية المشتركة والمعنية في تبني موقف مجابهتها مع القوى الامبريالية التي تصعد حملات حربها النفسية تهويلا لا يستهدف منتجي النفط فحسب بل ومنتجي المواد الخام الحيوية الاخرى في العالم الثالث ، لردعها عن اية اجراءات في هذا السبيل . ●

الحشد البحري الاسباني على الساحل المغربي:

مناورة مزدوجة للديكتاتورية الاسبانية

● قد تبدو مصادفة ان تقرر الحكومة الاسبانيه في يوم الجمعة الماضي ، وبرئاسة الجنرال فرانكو ، ارسال عدد من المدمرات والقطع البحرية الاسبانية الى سيته ومليلة ، الجيبين على الساحل المغربي ، في عملية استعراض للقوة ، في الوقت الذي تشتد فيه الضغوط السياسية على نظام الحكم الرجعي القائم ، بتفاقم موجات الاضرابات العمالية والاضطرابات السياسية عامة .

بالطبع هذا لا يعني ان ليس للحكم الاسباني اية مصلحة في استعراض عضلاته العسكرية امام المغرب، الذي يطالب باستعادة الصحراء المغربية من الاستعمار الاسباني . ولكن في الحشود البحرية الاسبانية الاخيرة على الساحل المغربي عملية درامية اكبر مما يتطلب اي رد اسباني على المطالب المغربية بخصوص الساقية الحمراء . اذ لم يصدر عن السلطات المغربية اي تحرك جدي باتجاه تحرير الصحراء المغربية ليكون الرد الاسباني حشدا عسكريا بحريا على الساحل المغربي .

ولهذا يبدو ان الحكم الاسباني يستهدف من هذه الحشود وبالدرجة الاولى ، افتعال « قضية وطنية خطيرة » للاستهلاك الداخلي اكثر منه للاستهلاك الخارجي ، وذلك لتحويل الانظار وتحويل الاهتمامات في داخل اسبانيا المضطربة ، الى قضية « تخص كل السكان » – الى قضية صراع على الحدود مع دولة اخرى – وتضخيمها بواسطة هذا الحشد العسكري الدرامي .

ويبدو هذا الغرض واضحا في الظروف الحالية التي تعيشها اسبانيا ، وفي تصريح وزير الاعلام ليون ديريا بعد الاجتماع الوزاري عندما اعلن بان الحكومة الاسبانية مصممة على رفض المطالب المغربية، وتضمنا تهجما « على وحدة اسبانيا الوطنية وسيادتها الاقليمية » ، ومضيفا ، زيادة في الاستثارة، وتضخيما لاحتمالات مجابهة مع المغرب ، قائلا بان « اسبانيا مستعدة لاستخدام كل الوسائل الشرعية الضرورية » ، دفاعا عن هذه السيادة ... (!)

ان نظام الحكم الاسباني يواجه تدهورا متفاقما في الاوضاع الداخلية . الاضرابات العمالية اصبحت ظاهرة يومية . وكل اسبوع يشهد عشرات الالاف من العمال المضربين ، وشلل العشرات من المصانع والمعامل والشركات . حتى الدوائر الحكومية لم تنج من هذه الظاهرة . ففي الاسبوع الماضي ضربت اضرابات الموظفين عدة وزارات ، ووقع اكثر من ٥٠٠ من كبار موظفي الدولة بيانا يطالبون فيه بتطبيق الديمقراطية في البلاد . وقد كان لهذا التحرك العلني الذي تميز بعنف اللهجة ، وقعا سياسيا شديدا لانه وللمرة الاولى يعبر علنا ، عن الشعور بالخيبة والكبت ، والمعارضة في اوساط الطبقة المتوسطة البورجوازية وخاصة في اوساط المهنيين وكبار الموظفين .

اكثر من ذلك وصلت الاضرابات الى المسارح . وشهدت اسبانيا في الاسبوع الماضي اغلاق المسارح مرة اخرى بسبب اضراب الممثلين والعاملين في المسرح من اجل الحريات الديمقراطية ومن اجل زيادة في الاجور . وهناك اتصالات جارية لتحقيق اضراب عام للعاملين في الصحافة . كذلك طالب بيان موقع من اكثر من ١٦٠ الف نسمة باصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ، والمنفيين لاسباب سياسية .

وحتى الكنيسة التي تواصل السلطة تحذيرها من التدخل في القضايا السياسية لم تستطع تطبيق هذا الالتزام على الكهنة ، برغم فرض غرامة مالية على الكاهن الذي يشترك في نشاط سياسي . وقد بلغت قيمة ما دفعه الكهنة الناشطون سياسيا في بامبلونا – المنطقة التي تشهد اكبر غليان عمالي – من غرامات ما يزيد عن ٥ ملايين بيزيتا (او ٢٨ الف جنيه استرليني) . بل ان بضعة كنائس لم تتمكن من اقامة القداديس ، لان الكهنة المسؤولين عنها والناشطون سياسيا ، اقتيدوا الى السجن ، لانهم امتنعوا عن دفع الغرامات المتوجبة (!) .

بل ان الجيش ، وهو المؤسسة التي يعتمد عليها الحكم الديكتاتوري بصورة رئيسية كحامية للنظام القائم ، كان هدف تحذيرات تهديدية متكررة في هذه السنة ، بضرورة عدم تدخل الجنود في السياسة . وعلى ما يبدو ان هذه التحذيرات لم تشكل رادعا فعالا ، لان وزير الدفاع اعلن في اول هذه السنة بان اي جندي يريد ان ينشط سياسيا عليه ان يخرج من الجيش ويعود الى الحياة المدنية .

ان الغليان والاضطرابات السياسية قد شملت كافة قطاعات المجتمع الاسباني ، بينما يزداد انغلاق الحكم الديكتاتوري ، وشراسة سياسته القمعية ضد القوى الديمقراطية والاشتراكية وحتى الليبرالية ، في البلاد ، وقد لجا الى محاولة خائبة اراد منها هدفا مزدوجا ، عندما قرر الحشد البحري على الساحل المغربي ، سعيا لتهدئة الغليان الداخلي بخلق « قضية خارجية خطيرة » يقف منها موقفا « بطوليا » لاستعادة ما فقده نهائيا من امنه واستقراره ...